No. 40918

Qatar
and
Italy

Agreement between the Government of the State of Qatar and the Government of the Italian Republic on the reciprocal promotion and protection of investments (with protocol). Rome, 22 March 2003

Entry into force: *1 August 2004 by the exchange of instruments of ratification, in accordance with article 14*

Anthentic texts: *Arabic, English and Italian*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Qatar, 19 January 2005*

Qatar
et
Italie

Accord entre le Gouvernement de l'État du Qatar et le Gouvernement de la République italienne relatif à la promotion et à la protection réciproques des investissements (avec protocole). Rome, 22 mars 2003

Entrée en vigueur : *1er août 2004 par échange des instruments de ratification, conformément à l'article 14*

Textes authentiques : *arabe, anglais et italien*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Qatar, 19 janvier 2005*

بسم الله الرحمن الرحيم

إتفاقية

بشأن التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات

بين

حكومة دولة قطر

و

حكومة جمهورية إيطاليا

ان حكومة دولة قطر و حكومة جمهورية إيطاليا (المشار إليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين) .

رغبة منهما في إيجاد ظروف ملائمة للتعاون الإقتصادي بين الدولتين و خاصة بما يتعلق بالإستثمار الرأسمالي من قبل مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف الأخر ،

و إدراكا منهما بان التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات من شأنهما تحفيز مبادرات الأعمال في هذا المجال ، و العمل على تدعيم و زيادة الإزدهار لكلا الطرفين المتعاقدين .

قد اتفقتا على ما يلي :

مادة (١)

تعاريف

لاغراض هذه الإتفاقية تكون المصطلحات التالية المعاني المبينة قرين كل منهما مالم يقتض النص معنى آخر :

١ - الاستثمارات : يعني كل أصل مستثمر ، سواء قبل أو بعد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ، يتعلق بالنشاطات الاقتصادية ، بواسطة مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الأخر ، وفقا لقوانينه و تشريعاته ، بغض النظر عن الشكل ، أو الاطار القانوني الذي يتم اختياره .

بدون تحديد لعمومية النص عاليه، فإن مصطلح " الاستثمار " يشمل بصفة خاصة دون الحصر :

أ- الاملاك المنقولة و غير المنقولة و أي حقوق أخرى للملكية ، مثل الرهن العقاري ، و حق الامتياز و حق المنقول .

ب- الحصص ، و الاسهم ، و السندات وأي وثائق دائن أخرى ، و بصفة عامة اي ائتمانات حكومية أو عامة .

جـ- الحقوق المطلوبة في الأموال أو حق استخدام لخلق قيمة اقتصادية أو أي عمل له قيمة اقتصادية يتعلق بالاستثمار ، و أي دخل أو أرباح رأسمالية تم اعادة استثمارها .

د- حقوق الملكية التجارية و الصناعية خاصة حقوق الطبع و الاختراع و التصاميم المسجلة و العلامات التجارية و الاسماء أو حقوق العمليات و الخبرة الفنية و حقوق السمعة التجارية بالاضافة الى أسرار التجارة و الاعمال .

هـ- حقوق الامتيازات الاقتصادية الممنوحة بموجب قانون أو عقد شاملة أي رخص أو امتيازات البحث عن الموارد الطبيعية أو استخراجها أو استغلالها .

و لا يؤثر أي تغيير في صورة استثمار الاصول على صفتها كأستثمارات شريطة ان لا يتعارض مثل هذا التغيير مع قوانين الطرف المتعاقد المقام الاستثمارعلى أرضه .

٢- المستثمر : يعني شخص طبيعي او اعتباري أو حكومة اي من الطرفين المتعاقدين يستثمر في اقليم الطرف المتعاقد الآخر بالاضافة الى الشركات الاجنبية التابعة له او فروعها و التي يشرف عليها بأي طريقة كانت الشخص الطبيعي او الاعتباري المذكور عاليه .

٣-الشخص الطبيعي : يعني لأي من الطرفين المتعاقدين اي شخص يحمل جنسية دولة اي منهما وفقا للقانون السارى فيها .

٤- الشخص الاعتباري : يعني بالنسبة لاي من الطرفين المتعاقدين أي وحدة مستقلة يقع عنوان مكتبهما الرئيسي في اقليم أحد الطرفين المتعاقدين و يعترف بها هذا الطرف مثل الهيئات العامة و المؤسسات و الشركات و اتحادات رجال الأعمال بغض النظر عن ما إذا كانت ذات مسئولية محدودة ام لا .

٥- العائدات : تعني الاموال الناتجة عن الاستثمار و تشمل الارباح و الفوائد و ارباح الاسهم والاتاوات أو الرسوم بالاضافة الى أي دفعات أجرى مستحقة .

٦- الاقليم : يعني اقليم كل دولة متعاقدة بما في ذلك منطقته البحرية التي تشمل مياهه الاقليمية و الجرف القاري و التي يملك عليها وفقا للقانون الدولي حقوق سيادة و سلطة قضائية .

٧- اتفاقية استثمار : تعني اتفاقية بين أحد الطرفين المتعاقدين او الهيئات التابعة له و مستثمر تابع للطرف المتعاقد الآخر ، تتعلق باستثمار .

مادة (٢)

تشجيع وحماية الاستثمارات

١- يشجع كل طرف متعاقد، بقدر الإمكان، استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الأخر و يسمح لهم بممارسة النشاطات المتصلة بهذه الاستثمارات في اقليمه و كذا منطقته البحرية في اطار قوانينه و لوائحه النافذة و على اساس الحماية الكاملة بموجب هذه الاتفاقية و بناء على معاملة عادلة و منصفة وفقا لمبادئ القانون الدولي .

٢- يمتنع كل من الطرفين المتعاقدين عن التسبب بأي حال من الاحوال في إعاقة نشاطات الادارة أو الصيانة أو الاستخدامات أو التمتع بالاستثمارات الخاصة بمستثمري الطرف الآخر في اقليمه باية اجراءات تحكمية أو تمييزية .

ينشأ كل طرف في اقليمه اطارا قانونيا يتمتع بصلاحيات تضمن لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر استمرار المعاملة القانونية بما في ذلك الامتثال بحسن نية للتعهدات الممنوحة لكل مستثمر.

٣ - بعد تاريخ بدء الاستثمار ، أي تعديلات في قوانين أو نظم أوإجراءات السياسات الاقتصادية التي يخضع لها الاستثمار بطريق مباشر أو غير مباشر سوف لن يتم تطبيقها بأثر رجعي و إن الاستثمارات التي تمت بموجب هذه الاتفاقية سوف تتمتع بالحماية بعد هذه التعديلات .

مادة (٣)

احكام المعاملة الوطنية و الدولة الاكثر رعاية

١- لا يخضع أي من الطرفين المتعاقدين على اقليمه ، الاستثمارات المملوكة أو التي يتحكم فيها مستثمرو الطرف المتعاقد الآخر ، الى معاملة تقل افضلية عن المعاملة التي يمنحها في الحالات المماثلة لاستثمارات مستثمريه أو مستثمري أي دولة ثالثة .

٢- لا يخضع اي من الطرفين المتعاقدين مستثمري الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بنشاطات استثماراتهم في اقليمه، الى معاملة تقل أفضلية عن المعاملة التي يمنحها في الحالات المماثلة الى مستثمري أي دولة ثالثة .

٣- مثل هذه المعاملة لاتسري على الامتيازات التي يمنحها أي من الطرفين المتعاقدين لمستثمري دولة ثالثة بموجب عضويته أو اشتراكه في اي اتحاد جمركي أو اقتصادي أو سوق مشتركة أو مناطق تجارة حرة أو اي هيئة اقتصادية اقليمية مماثلة اخرى ، وكذلك الاتفاقيات التجارية عبر الحدود .

٤- أحكام هذه الاتفاقية لاتنطبق على الامور المتعلقة بالضرائب .

المادة (٤)

تعويض الخسائر و الاضرار

في حالة تعرض استثمارات اي من مستثمري الطرفين المتعاقدين لخسائر أو اضرار في اقليم الطرف المتعاقد الآخر نتيجة حرب أو نزاعات مسلحة أو حالة طوارئ أو اضطرابات مدنية أو أي أحداث آخرى مماثلة ، يمنح ذلك الطرف الآخر مستثمري ذلك الطرف المتعاقد تعويضات كافية عن هذه الخسائر و الاضرار التي لحقت بهم بواسطة القوات الحكومية أو مواطنيها مع كفالة حرية تحويل المبالغ الناجمة عن تلك التعويضات بدون تأخير لادا عي له.

يحظى المستثمرون المعنيون بنفس المعاملة التي يحظى بها مواطنو الطرف المتعاقد الآخر على ان لا تقل هذه المعاملة أفضلية عن تلك التي يحظى بها مستثمرو الدول الاخرى .

مادة (٥)

التأميم أو نزع الملكية

١- تتمتع استثمارات مستثمري كل طرف متعاقد في اقليم الطرف المتعاقد الآخر بالحماية الكاملة و الأمان .

٢- استثمارات مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين في اقليم الطرف المتعاقد الآخر سوف لن تخضع، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر لنزع الملكية أو التأميم أو لأي اجراء ذو أثر مماثل، مالم يكن ذلك للمنفعة العامة و لقاء تعويض يكون معادلاً للقيمة الاقتصادية الحقيقية للاستثمار المنزوع ملكيته قبل الاستيلاء عليه مباشرة أو التهديد بالاستيلاء عليه ، و يدفع التعويض المستحق دون تأخير و يشمل الفوائد التي يتم احتسابها وفقا لسعر الفائدة الاعتيادي حتى تاريخ الدفع مع ضمان الانتفاع به و حرية تحويله . يتم بيان كيفية تحديد وسداد هذا التعويض بطريقة مناسبة في أو قبل وقت نزع الملكية أو التأميم أو الاجراء المماثل .

٣- يتمتع مستثمرو كل من الطرفين المتعاقدين بمعاملة لاتقل أفضلية عن تلك التي يمنحها أي من الطرفين المتعاقدين للدولة الاكثر رعاية فيما يتعلق بجميع الامور التي نصت عليها هذه المادة .

٤- سوف يحتسب التعويض حقيقي اذا تم سداده بنفس العملة التي تم بها الاستثمار بواسطة مستثمر أجنبي ، طالما ظلت هذه العملة قابلة للتحويل ؛ أو خلاف ذلك بواسطة أي عملة أخرى يقبلها المستثمر .

٥- سوف يعتبر التعويض قد تم دفعه في موعده بدون تأخير لا داعي له على ان لا تتجاوز مدة التأخير ، في جميع الحالات ، ستة أشهر .

٦- في حالة تعرض استثمارات أي من مستثمري الطرفين المتعاقدين أو جزء منها لنزع الملكية يحق لهذا المستثمر (سواء كان فردا أو شركة) ان يطالب في حينه السلطات القضائية و الادارية للطرف الاخر باجراء المراجعة اللازمة لتحديد ما اذا كان التعويض المستحق عن نزع الملكية المشار اليه يتماشى مع قوانين و نظم الطرف الذي قام بنزع الملكية ام لا .

٧- اذا اتضح بعد النزع بأن الملكية المعنية التي تم نزعها لم يتم استغلالها كليا أو جزئيا لذلك الغرض ، عندئذ يحق للمالك أو المتنازل لهم شراؤها وفقا للسعر السائد في السوق .

المادة (٦)

تحويل رأس المال و الارباح و الخسائر

يضمن كل طرف من الطرفين المتعاقدين لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر حرية القيام بجميع التحويلات المرتبطة بأستثماراتهم ، خاصة ما يلي ، ولكن دون الحصر :

أ- المبالغ الاساسية و الاضافية التي دفعت للمحافظة على الاستثمار أو زيادته .

ب- العائدات .

جـ- اعادة سداد القروض المتصلة بالاستثمار .

د- الحصيلة الناجمة عن تصفية أو بيع الاستثمارات أو جزء منها .

هـ- التعويض المنصوص عليه في المادة (٤) والمادة (٥) من هذه الاتفاقية .

و- الرواتب و الاجور و الاتعاب التي يتلقاها مواطنوا أحد الطرفين المتعاقدين نظير عملهم في استثمار مقام على أقليم الطرف الآخر .

المادة (٧)

الحلول

اذا قام اي من الطرفين المتعاقدين بتخصيص اي مبالغ لأحد مستثمريه بموجب ضمان اكتسبه فيما يتعلق باستثماراته في اقليم الطرف المتعاقد الآخر. يقوم الطرف الأخير، بدون تحامل او تحيز لحقوق ذلك الطرف و تمشيا مع احكام المادة (١١) من هذه الاتفاقية ، بالاعتراف بهذا التخصيص سواء تم بموجب قانون او وفقا لاي اجراء قانوني آخر، كما يجب فيما يتعلق بتحويل المبالغ المكتسبة بفضل هذه الادعاءات ان يتم تطبيق احكام المواد (٤) و (٥) من هذه الاتفاقية بالاضافة الى احكام المادة (٦) بعد إجراء جميع التغييرات الضرورية .

المادة (٨)

إجراءات التحويل

تتم التحويلات المنصوص عليها في المواد (٦) و (٧) بدون تأخير ، وفي جميع الاحوال خلال ستة أشهر بعد تحقيق جميع التعهدات الضرائبية المنصوص عليها في قوانين الطرفين المتعاقدين وبعملة قابلة للتحويل .

جميع التحويلات تتم وفقا لسعر الصرف الساري في التاريخ الذي يتقدم فيه المستثمر بطلب التحويل المشار اليه .

المادة (٩)

نظم جديدة

اذا كانت احكام القانون المطبق في اقليم اي من الطرفين المتعاقدين أو كانت الالتزامات بمقتضى القانون الدولي القائم في الوقت الحاضر، أو تترتب في وقت لاحق من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية ؛ بالاضافة الى احكام الاتفاقية الحالية و تتضمن احكاما، عامة كانت ام محدودة، تخول منح الاستثمارات التي تتم بواسطة المستثمرين التابعين للطرف المتعاقد الآخر، معاملة اكثر تفضيلاً من المعاملة التي توفرها الاتفاقية الحالية، تعتبر تلك الاحكام غالبة على احكام الاتفاقية الحالية الى مدى معاملتها الاكثر تفضيلاً .

المادة (١٠)

تسوية النزاع بين طرف متعاقد

و أحد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر

١- اي منازعة قانونية تنشأ مباشرة عن استثمار أو عن مبلغ التعويض بين أحد الطرفين المتعاقدين و أحد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر تتم تسويتها ودياً ما أمكن ذلك .

٢- في حالة دخول المستثمر و منشأة تابعة لاحد الطرفين المتعاقدين في اتفاقية استثمار يتم تطبيق الاجراء الذي نصت عليه هذه الاتفاقية (ان وجد) .

٣- اذا لم تتم تسوية هذه المنازعة خلال فترة ستة أشهر من تاريخ اثارتها كتابة ، يجوز للمستثمر احالة موضوع النزاع للتسوية بناء على اختياره كما يلي :

(أ) عن طريق المحكمة المختصة في اقليم الطرف المتعاقد المقام الاستثمار على اقليمه.

(ب) بواسطة المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار (ICSID) المنصوص عليها في معاهدة تسوية منازعات الاستثمار بين الدول و مواطني الدول الآخرى الموقعة في واشنطن في ١٩٦٥/٣/١٨ اذا كانت هذه المعاهدة قابلة للتطبيق .

(جـ) بواسطة هيئة تحكيم خاصة يتم تشكيلها وفقاً لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الامم المتحدة لقانون التجارة الدولي (UNCITRAL) و بهذا يلتزم الطرف المتعاقد المضيف قبول اجراءات التحكيم المشار اليها .

اذا اختار المستثمر أحد طرق تسوية النزاع المذكورة عاليه لا يحق له اتباع الطرق الاخرى .

٤- يتم تكوين هيئة التحكيم المنصوص عليها في الفقرة ٣/جـ عاليه على النحو التالي :

(أ) يعين كل طرف للنزاع محكماً و يختار هذان المحكمان بالاتفاق المتبادل بينهما محكماً ثالثاً يعمل رئيسا للهيئة و يكون منتميا بجنسيته لدولة ثالثة لها علاقات دبلوماسية مع الطرفين المتعاقدين على أن يتم اختيار جميع المحكمين خلال شهرين من تاريخ اخطار احد الطرفين المتعاقدين الطرف الاخر عن نيته في تقديم النزاع للتحكيم .

(ب) اذا تعذر على الطرفان التوصل الى اتفاق خلال الفترة المشار اليها في الفقرة (أ) عاليه و في غياب اي اتفاق آخر، يتم تعيين المحكمين بواسطة رئيس محكمة تحكيم غرفة التجارة الدولية في باريس وفقاً لاحكام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار" يونسيترال" و يكون مقر التحكيم لاهاي (هولندا) مالم يتفق الطرفان خلافا لذلك .

(جـ) تصدر هيئة التحكيم قراراتها باغلبية الاصوات و تكون قراراتها نهائية و ملزمة قانوناً للطرفين المتعاقدين و يتم تنفيذ هذه القرارات وفقا لاحكام القانون المحلي . و تمشيا مع احكام هذه الاتفاقية ، و قوانين الدولة المتعاقدة الطرف في المنازعة و ما تقتضيه من احكام القانون الدولي .

٥- سوف لن يقوم اي طرف من اطراف النزاع في اي وقت مهما كان اثناء اجراءات تسوية نزاعات الاستثمار بالتصريح باي دفوع لتحصين موقفه او الادعاء بان المستثمر قد استلم تعويضا بموجب عقد تأمين يغطي جميع أو جزء من الاضرار او الخسائر التي تكبدها .

المادة (١١)

تسوية النزاعات بين الطرفين المتعاقدين

١- النزاعات التي تنشأ بين الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق أو فسخ هذه الاتفاقية و انهاء العمل بها سوف تتم تسويتها، اذا أمكن، عبر القنوات الدبلوماسية .

٢- اذا لم يتمكن الطرفان المتعاقدان من التوصل الى اتفاق خلال فترة ستة اشهر من تاريخ اثارة النزاع بينهما كتابة بواسطة اي من الطرفين المتعاقدين، يجوز تقديم المنازعة ، بناءً على طلب أي من الطرفين المتعاقدين، الى هيئة التحكيم .

٣- يتم تكوين هيئة التحكيم لكل حالة على حده على النحو التالي :
يعين كل طرف متعاقد محكماً في الهيئة و يختار هذان المحكمان بالاتفاق فيما بينهما محكما ثالثا لرئاسة الهيئة يكون منتمياً بجنسيته لدولة ثالثة على ان يتم تعيين جميع المحكمين خلال فترة ثلاثة اشهر من تاريخ اخطار احد الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر عن نيته تقديم موضوع الخلاف الى التحكيم .

٤- اذا تعذر على الطرفان التوصل الى اتفاق خلال الفترة المشار اليها في الفقرة (٣) من هذه المادة ، يجوز لاي من الطرفين المتعاقدين ، في غياب اي اتفاق آخر، ان يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية اجراء التعينات اللازمة. اذا كان رئيس محكمة العدل الدولية من مواطني أحد الطرفين المتعاقدين او اذا كانت هناك موانع تحول دون قيامه بهذه المهمة فإن قرار التعيينات يتخذ من قبل نائبه. اذا كانت هنالك أسباب تحول دون قيامه بهذه المهمة فإن قرار التعيينات يتخذ من قبل من يليه في المرتبة على الا يكونا من مواطني أحد الطرفين المتعاقدين .

٥- تتخذ الهيئة قرارها بأغلبية الاصوات وتكون هذه القرارات نهائية وملزمة قانونا للطرفين المتعاقدين .
تطبق الهيئة بالنسبة لاجراءاتها قواعد تحكيم (يونسيترال). و تطبق بالنسبة لموضوع المنازعة احكام هذه الاتفاقية و ما تقتضيه من احكام القانون الدولي و يكون مكان التحكيم لاهاي (هولندا) .

المادة (١٢)

تطبيق احكام اخرى

١- في حالة خضوع اي امر لاحكام هذه الاتفاقية و لاحكام اتفاقية عالمية اخرى وقع عليها الطرفان او لاحكام اي قانون دولي عام، يتم تطبيق الاحكام الاكثر ملاءمة على الطرفين المتعاقدين و على مستثمري كل منهما .

٢- اذا نص تشريع اي من الطرفين المتعاقدين أو نظمه أو اي احكام اخرى او عقد معين على منح استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الاخر معاملة اكثر افضلية عن تلك التي توفرها لهم هذه الاتفاقية ، فإن هذه المعاملة الاكثر افضلية هي التي سوف تسود على المعاملة التي تمنحها هذه الاتفاقية .

٣- لايتم التطبيق بأثر رجعي على الاستثمارات السابقة لتنفيذ هذه الاتفاقية ، و اي تعديلات تنشأ بموجبها على قوانين و نظم و قرارات أو اجراءات السياسات الاقتصادية التي تحكم الاستثمارات بطريق مباشر أو غير مباشر .

المادة (١٣)

العلاقات بين الحكومتين

يتم تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية بغض النظر عن وجود أو عدم وجود علاقات دبلوماسية أو قنصلية بين الطرفين المتعاقدين .

بسم الله الرحمن الرحيم

المادة (١٤)

نفاذ الاتفاقية و انقضاءها

١- تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد شهر من تبادل وثائق التصديق عليها ، و تظل نافذة لفترة عشر سنوات و يتم تجديدها بعد ذلك لفترة غير محددة ما لم يتم اشعار رسمي بإنهائها كتابة بواسطة اي من الطرفين المتعاقدين قبل فترة اثنا عشر شهراً من تاريخ انتهاء مدة نفاذها . بعد انقضاء فترة عشر سنوات يجوز انهاء العمل بهذه الاتفاقية بواسطة اي من الطرفين المتعاقدين عبر اخطار كتابي مسبق مدته اثني عشر شهراً .

٢- بالنسبة للاستثمارات التي اقيمت قبل تاريخ فسخ هذه الاتفاقية، فسوف تستمر احكام المواد من ١-١٢ نافذة و سارية المفعول لمدة عشر سنوات اضافية من تاريخ انتهائها .

اشهادا منهما بذلك وقع المفوضان المخول لهما بالتوقيع من قبل حكومتيهما على هذه الاتفاقية .

حررت هذه الاتفاقية في روما بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٣ من نسختين اصليتين ، بكل من اللغة العربية ، والايطالية و الانجليزية و يكون لكل منها ذات الحجية. و في حالة وجود اختلاف ، فإن اللغة الانجليزية هي التي سوف تسود .

عن حكومة دولة قطر

عن حكومة جمهورية ايطاليا

بسم الله الرحمن الرحيم

بروتوكول

عند توقيع الاتفاقية الخاصة بالتشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة دولة قطر و حكومة جمهورية ايطاليا وافق الموقعان ادناه المفوضان من قبل هاتين الحكومتين اضافة الى ما ورد في هذه الاتفاقية ، على الاحكام التالية التي سوف تعتبر جزءً لا يتجزأ من الاتفاقية المذكورة.

١- بالاشارة الى المادة (١):

أ- في حالة اعادة استثمارات عائدات الاستثمار فإن العائدات المعاد استثمارها تتمتع بنفس الحماية الممنوحة للاستثمار.

ب- مع عدم الاخلال بأي طريقة اخرى من طرق تحديد الجنسية- فإن اي شخص بصفة خاصة ، يحمل جواز سفر وطني تصدره السلطات المختصة في دولة طرف متعاقد سوف يعتبر انه من مواطني ذلك الطرف.

جـ- كل طرف متعاقد أو وكيله المعين يجوز له الدخول مع أحد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر في اتفاقية استثمار تحكم نصوصها العلاقة القانونية المرتبطة باستثمار المستثمر المعني.

٢- بالاشارة الى المادة (٢):

أ- مع عدم الاخلال بقوانين و نظم الطرفين المتعاقدين لايحق لاي منهما وضع شروط تنص على خلق أو توسيع أو استمرار الاستثمارات بما يعني ضمناً امكانية الاستيلاء على هذه الاستثمارات أو فرض قيود على بيع الانتاج في الاسواق العالمية أو المحلية أو وضع قيود تشترط وجوب الحصول على البضائع محلياً أو اي شروط اخرى مماثلة.

ب- يسمح كل طرف متعاقد ، وفقا لتشريعاته لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر الذي أقام استثمارات في اقليمه توظيف من يدير هذه الاستثمارات بغض النظر عن جنسياتهم .

٣- بالاشارة الى المادة (٣)

أ- تشمل العبارة " النشاطات المرتبطة بالاستثمار " ضمن امور أخرى - التنظيم و عمليات الصيانة و الاشراف على الشركات و الفروع و الوكالات و المكاتب و أي تنظيمات اخرى لمزاولة الاعمال - بالاضافة الى استخراج شهادات التسجيل و الرخص و الاذونات و الموافقات الضرورية للنشاط التجاري - و كذلك حيازة و استخدام و بيع الممتلكات بأنواعها بما في ذلك الملكية الفكرية و سبل حمايتها و الدخول الى سوق المال للتعامل بصفة خاصة في القروض و شراء وبيع و استخدام الاسهم و الائتمانات الاخرى و شراء العملات الاجنبية لاغراض الاستيراد اللازمة لمزاولة الاعمال و تسويق البضائع و الخدمات و التحصيل والبيع والنقل للمواد الخام و المواد المعالجة و الطاقة و الوقود ووسائل انتاجها و نشر المعلومات انتجارية .

ب- يعتبر ما يلي على وجه الخصوص دون الحصر نشاط بالمعنى الوارد في الفقرة (٢) من المادة (٣) : الادارة و الصيانة، الاستعمال و الانتفاع بالاستثمار. و يعتبر ما يلي على وجه الخصوص" معاملة أقل رعاية" بالمعنى الوارد في المادة (٣) : التقييد من شراء المواد الخام أو المواد الاضافية، و الطاقة أو الوقود أو وسائل الانتاج أو عمليات من أي نوع، و اعاقة تسويق المنتجات داخل الدولة أو خارجها، بالاضافة الى اي اجراءات اخرى ذات آثار مماثلة. الاجراءات الواجب اتخاذها لاسباب تتعلق بالامن العام و النظام و الصحة العامة و الاخلاقيات سوف لا تعتبر وفقا لمعنى المادة (٣) انها معاملة أقل رعاية

جـ- يسمح كل طرف متعاقد، وفقا لتشريعاته و تعهداته الدولية التي تتعلق بدخول و اقامة الاجانب، لمواطني و موظفي الطرف المتعاقد الآخر و عائلاتهم بالدخول و الاقامة في اقليمه بغرض اداء أعمال متعلقة بالاستثمار.

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

بسم الله الرحمن الرحيم

٤- بالاشارة الى المادة (٥) :

اي اجراء يتخذ في شأن استثمار بواسطة أحد مستثمري الطرفين المتعاقدين يسمح بخصم مصادر مالية أو أصول أخرى من الاستثمار أو يخلق عقبات امام النشاطات أو اخلال جسيم بقيمة هذه الاستثمارات و كذلك اي اجراء آخر له نفس الأثر سوف يعتبر ضمن أحد الاجراءات المشار اليها في الفقرة (٢) من المادة (٥).

٥- بالاشارة الى المادة (٨) :

سوف يحتسب اي تحويل بانه قد تم بدون تأخير بالمعنى الوارد في المادة (٨) اذا تم هذا التحويل خلال الفترة المطلوبة عادة لانجاز شكليات التحويل.

حرر في الدوحة بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠٠٦ من نسختين اصليتين باللغات العربية و الايطالية و الانجليزية كل منها يتمتع بنفس الحجية . و في حالة حدوث اي اختلاف بين هذه النصوص فإن النص الانجليزي هو الذي سوف يسود .

عن حكومة دولة قطر

عن حكومة جمهورية ايطاليا

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE STATE OF QATAR AND THE GOVERNMENT OF THE ITALIAN REPUBLIC ON THE RECIPROCAL PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS

The Government of the State of Qatar and the Government of the Italian Republic (hereinafter referred to as the Contracting Parties),

Desiring to establish favourable conditions for improved economic cooperation between the two Countries, and especially in relation to capital investment by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party;

and

Acknowledging that offering encouragement and mutual protection to such investment will contribute to stimulate business ventures, which foster the prosperity of both Contracting Parties,

Hereby have agreed as follows:

Article 1. Definitions

For the purposes of this Agreement, and unless otherwise stated in this agreement:

1. The term "investment" means any kind of property invested, before or after the entry into force of this Agreement, by any investor of a Contracting Party in the territory of the other Contracting Party, in conformity with the laws and regulations of that party, irrespective of the legal form chosen, as well as of the legal framework.

Without limiting the generality of the foregoing, the term "investment" comprises in particular, but not exclusively:

a) movable and immovable property as well as any other right in rem, such as mortgages, liens and pledges;

b) shares, debentures, equity holdings or any other instruments of credit, as well as Government and public securities in general;

c) claims to money or any service right having an economic value connected with an investment, as well as reinvested incomes and capital gains;

d) copyright, commercial trade marks, patents, industrial designs and other intellectual and industrial property rights, know-how, trade secrets, trade names and goodwill;

e) any economic rights accruing by law or by contract and any licence and franchise granted in accordance with the provisions in force on economic activities, including the right to prospect for, extract and exploit natural resources.

Any alteration of the form in which assets are invested shall not affect their classification as investment, provided that sueh alteration is not in conflict with the legislation of the Contracting Party on the territory of which the investment is made.

2. The term "investor" means any natural or legal person or the Government of a Contracting Party investing in the territory of the other Contracting Party as well as the foreign subsidiaries and affiliates and branches controlled in anyway by the above natural and legal persons.

3. The term "natural person", in reference to either Contracting Party, means any natural person holding the nationality of that state in accordance with its laws.

4. The term "legal person" in reference to either Contracting Party, means any entity having its head office in the territory of one of the Contracting Parties and recognised by it, such as public institutions, corporations, partnerships, foundations and associations, regardless of whether their liability is limited or otherwise.

5. The term "returns" means the amounts yielded by an investment such as profits, dividends, interests, royalties or fees as well as any other payments in kind.

6. The term "territory" means the territory of each Contracting Party and its maritime area, that includes the territorial sea and the continental shelf, over which eaeh Contracting Party, in accordance with the international law, exercises sovereignty and sovereign or jurisdictional rights.

7. The term "investment agreement" means an agreement between a Contracting Party or its agencies, and an investor of the other Contracting Party concerning an investment.

Article 2. Promotion and protection of Investments

1. Each Contracting Party shall in its territory promote as possible investments made by investor of the other Contracting Party and admit such investments in accordance with its legislation. It shall in any case accord such investments fair and equitable treatment in accordance with the principles of International Law.

2. Neither Contracting Party shall in any way impair by arbitrary or discriminatory measures the management, maintenance, use or enjoyment of investments in its territory of investors of the other Contracting Party.

Each Contracting Party shall create and maintain, in its Territory a legal framework apt to guarantee to investors the continuity of legal treatment, including the compliance, in good faith, of all undertakings assumed with regard to each specific investor.

3. After the date when the investment is made, any modifications in laws, regulation acts or measures of economic policies governing directly or indirectly, the investment shall not be applied retroactively and the investments made under this agreement shall thereafter be protected.

Article 3. National treatment and the Most Favoured Nation clause

1. Neither Contracting Party shall subject investments and returns in its territory owned or controlled by investors of the other Contracting Party to treatment less favourable than it accords to investments and returns of its own investors or to invcstments and returns of investors of any third State.

2. Neither Contracting Party shall subject investors of the other Contracting Party, as regards their activity in connection with investments in its territory to treatment less favourable than it accords to its own investors or to investors of any third State.

3. Such treatment shall not relate to privileges which either Contracting Party accords to investors of third states on account of its membership of, or association with, a customs or economic union, a common market or a free trade area or any other form of regional Economic Organization, as well as cross border trade agreements.

4. The provisions of this Article do not apply to tax matters.

Article 4. Compensation for damages or losses

Should investors of one of the Contracting Parties incur losses or damages on their investments in the territory of the other Contracting Party due to war, other forms of armed confliet, a state of emergency, civil strife or other similar events, the Contracting Party in which the investment has been effected shall offer adequate compensation in respect of such losses or damages, irrespective whether such losses or damages, have been caused by governmental forces or other subjects.

Compensation payments shall be freely transferable without undue delay.

The investors concerned shall receive the same treatment as the nationals of the other Contracting Party and, at all events, no less favourable than investors of Third States.

Article 5. Nationalization or Expropriation

1. Investment by investors of either Contracting Party shall enjoy full protection and security in the territory of the other Contracting Party.

2. Investments by investors of either Contracting Party shall not be, directly or indirectly, expropriated, nationalized or subjected to any other measure the effects of which would be tantamount to expropriation or nationalization in the territory of the other Contracting Party except for the public interest and against full and effective compensation. Such compensation shall be cquivalent the real economic value the expropriated investment immediately before the date on which the actual or threatened expropriation, nationalization or comparable measure has been announced or publicly known. The compensation shall be paid without undue delay and shall carry interest calculated on the basis of LIBOR standards until the time of payments; it shall be effectively realizable and freely transferable. Provisions shall have been made in an appropriate manner at or prior to the time of expropriation, nationalization, or comparable measure for the determination and payment of such compensation.

3. Investors of either Contracting Party shall enjoy most-favoured nation treatment in the territory of other Contracting Party in respect of the matter provided for in this Article.

4. Compensation will be considered as actual if it will have been paid in the same currency in which the investment has been made by the foreign investor, in as much as such currency is -or remains- convertible, or, otherwise, in any other currency accepted by the investor.

5. Compensation will be considered as timely if it takes place without undue delay and, in any case, within six months.

6. A national or company of either Party that asserts that all or part of its investment has been expropriated shall have a right to prompt review by the appropriate judicial or administrative authorities of the other Party to determine whether compensation of such expropriation is in conformity to the laws and regulations of the expropriating party.

7. If, after the dispossession, the property concerned has not been utilized, wholly or partially, for that purpose, the owner or his assignees are entitled to the repurchasing of the good at the market price.

Article 6. Repatriation of Capital, Profits and Returns

Each Contracting Party shall guarantee to investors of the other Contracting Party the free transfer of payments in connection with an investment, in particular, but not exclusively:

(a) the principal and additional amount to maintain or increase the investment;

(b) the returns;

(c) the repayment of loans;

(d) the proceeds from the liquidation or the sale of the whole or any part of the investment;

(e) the compensation provided for in Articles 4 and 5;

(f) remunerations and allowances paid to their nationals or foreign employees for work and services performed in relation to an investment effected in the territory of the other Contracting Party.

Article 7. Subrogation

If either Contracting Party makes a payment to any of its investors under a guarantee it has assumed in respect of an investment in the territory of the other Contracting Party, the latter Contracting Party shall, without prejudice to the rights of the former Contracting Party under Article 11, recognize the assignment, whether under a law or pursuant to a legal transaction, of any right or claim of such national or company to the former Contracting Party. The latter Contracting Party shall also recognize the subrogation of the former Contracting Party to any such right or claim which that Contracting Party shall be entitled to assert to the same extent as its predecessor in title. As regards the transfer of payments made by virtue of such assigned claims, Article 4 and 5 as well as Article 6 shall apply mutatis mutandis.

Article 8. Transfer procedures

The transfer referred to in Article 6 and 7 shall be effected without undue delay and, at all events, within six months after all fiscal obligations provided by the law of the Contracting Parties have been fulfilled, and shall be made in a convertible currency.

All the transfers shall be made at the prevailing exchange rate applicable on the date on which the investor applies for the related transfer.

Article 9. New regulations

If the legislation of either Contracting Party or obligations under International Law existing at present or established hereafter between the Contracting Parties in addition to this Agreement contain a regulation, whether general or specific entitling investments by investors of the other Contracting Party to a treatment more favourable than is provided for by this Agreement, such regulation shall, to the extent that it is more favourable, prevail over this Agreement.

Article 10. Settlement of Disputes between an Investor of one Contracting Party and the other Contracting Party

1. Any legal dispute arising directly out of an investment or on the amount of compensation between an investor of one Contracting Party and the other Contracting Party shall be settled amicably, if possible.

2. In case the investor and one entity of one of the Contracting Parties have stipulated an investment agreement, the procedure foreseen in such investment agreement, if any, shall apply.

3. If this dispute has not been settled within a period of six months from the date of the written application for settlement, the investor at his choice may submit the dispute for settlement to:

a) The competent court of the Contracting Party in the territory of which the investment has been made;

b) The International Centre for Settlement of Investment Disputes (ICSID) provided for by the convention on the settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States, done at Washington on March 18, 1965 if this convention is applicable.

c) An ad hoc Arbitral Tribunal in compliance with the arbitration regulation of the UN Commission on the International Trade Law (UNCITRAL), the host Contracting Party undertakes hereby to accept the reference to said rules of arbitration.

Once the investor has chosen one of the above mentioned ways of settlement of dispute, he can not follow the other two ways.

4. The ad hoc Arbitral Tribunal specified under paragraph (3/c) shall be established as follows:

a) Each party to the dispute shall appoint one arbitrator, and the two arbitrators thus appointed shall appoint by mutual consent a third arbitrator, who must be a national of a third state having diplomatic relations with both Contracting Parties, and who shall be designated as Chairman of the Tribunal by the two parties. All the arbitrators must be appointed within two months from the date of notification by one party to the other party of its intention to submit the dispute to arbitration.

b) If the period specified in the section (a) here above has not been respected, in the absence of any other agreement the appointment of the arbitrators when necessary pursuant to the UNCITRAL rules will be made by the President of the Arbitration Court in the International Chamber of Commerce in Paris, in his capacity as Appointing Authority. The Arbitration will take place in the Hague (Netherlands), unless the two parties in the arbitration have agreed otherwise.

c) The Tribunal shall reach its decisions by a majority of votes. These decisions shall be final and legally binding upon the Parties and shall be enforced in accordance with the domestic law. They shall be taken in conformity with the provisions of this Agreement, the laws of the Contracting Party to the dispute and the principles of International Law.

5. The Contracting Party which is a party to the dispute shall, at no time whatsoever during the procedures involving investment disputes, asserts as a defence its immunity or the fact that the investor has received compensation under an insurance contract covering the whole or part of the incurred damage or loss.

Article 11. Settlement of Disputes between Contracting Parties

1. Disputes relating to the interpretation, application or termination of this Agreement shall be settled if possible, by diplomatic channels.

2. If the dispute has not been settled within a period of six months from the date on which the matter was raised in writing by either Contracting Party, it may be submitted at the request of either Contracting Party to an Arbitral Tribunal.

3. The said Arbitral Tribunal shall be created as follows for each specific case: Each Contracting Party shall appoint one arbitrator, and the two arbitrators thus appointed shall appoint by mutual agreement a national of a third country, who shall be designated as Chairman of the Arbitral Tribunal by the two Contracting Parties. All the arbitrators must be appointed within three months from the date of notification by one Contracting Party to the other Contracting Party of its intention to submit the disagreement to arbitration.

4. If, within the period specified in paragraph 3 of this Article, the appointments have not been made, each of the two Contracting Parties can, in default of other arrangement, ask the President of the International Court of Justice to make the appointment. In the event that the President of the Court is a national of one of the Contracting Parties or it is, for any reason, impossible for him to make the appointment, the application shall be made to the Vice President of the Court. If the Vice-President of the Court is a national of one of the Contracting Parties, or is unable to make the appointment for any reason, the most senior member of the International Court of Justice, who is not a national of one of the Contracting Parties, shall be invited to make the appointment.

5. The Arbitral Tribunal shall reach its decisions by a majority of votes. These decisions shall be final and legally binding upon the Contracting Parties.

The Arbitral Tribunal with respect to its procedures shall apply UNCITRAL rules and, in relation to the dispute issue, shall apply the rules of this Agreement and the rules of International Law whenever deemed applicable. The venue of Arbitration shall be the Hague (Netherlands).

Article 12. Application of other provisions

1. If a matter is governed both by this Agreement and by another International Agreement to which both Contracting Parties are signatories, or by general international law provisions, the most favourable provisions shall be applied to the Contracting Parties and to their investors.

2. Whenever the treatment accorded by one Contracting Party to the investors of the other Contracting Party, according to its laws and regulations or other provisions or specific contract or investment authorisations or agreement, is more favourable than that provided under this agreement, the most favourable treatment shall apply.

3. After the date when the investment has been made, any modifications in laws, regulations, acts or measures of economic policies governing directly or indirectly the investment, shall not be applied retroactively.

Article 13. Relations between Governments

The provisions of this Agreement shall be applied irrespective of whether or not the Contracting Parties have diplomatic or consular relations.

Article 14. Duration and Expiry

1. This Agreement shall be ratified and shall enter into force one month after the date of exchange of the instruments of ratification. It shall remain in force for a period of ten years and shall be extended thereafter for an unlimited period unless denounced in writing by either Contracting Party twelve months before its expiration. After the expiry of the period of the initial ten years this Agreement may be denounced at any time by either Contracting Party giving twelve months notice.

2. In respect of investment made prior to the date of termination of this Agreement, the provision of Articles 1 to 12 shall continue to be effective for a further period of ten years from the date of termination of this Agreement.

In witness whereof, the undersigned, being duly authorised thereto by their respective Governments, have signed the present Agreement.

Done at Rome on 22-03-00 in two originals, in the Arabic, Italian and English languages, all texts being equally authentic.

In case of any divergence, the English text shall prevail.

For the Government of the State of Qatar:

[ILLEGIBLE -- ILLISIBLE]

For the Government of the Italian Republic:

[ILLEGIBLE -- ILLISIBLE]

PROTOCOL

On signing the agreement between the Government of the State of Qatar and the Government of the Republic of Italy concerning the Encouragement and Reciprocal Protection of Investments, the undersigned Plenipotentiaries have in addition, agreed on the following provisions, which shall be regarded as an integral part of the said agreement.

1. Ad Article 1

(a) Returns from the investment and, in the event of their reinvestment, the returns therefrom shall enjoy the same protection as the investment.

(b) Without prejudice to any other method of determining nationality, in particular any person in possession of a national passport issued by the competent authorities of the Contracting Party concerned shall be deemed to be a national of that party.

(c) Each Contracting Party or its designated Agency may stipulate with an investor of the other Contracting Party an investment agreement which will govern the specific legal relationship related to the investment of the investor concerned.

2. Ad Article 2

(a) Neither of the Contracting Parties without prejudice of their respective laws and regulations, will set any conditions for the creation, the expansion or the continuation of investments, which may imply the taking over or the imposing of any limitation to the sale of the production on domestic and international markets, or which specifies that goods must be procured locally or similar conditions.

(b) Each Contracting Party shall, in accordance with its legislation, permit investors of the other Contracting Party who have made investments in its territory to employ managerial personnel regardless of their nationality.

3. Ad Article 3

(a) The term "activities connected with an investment" shall include inter alia the organization, control operation, maintenance and disposal of companies, branches, agencies, offices or other organizations for the conduct of business; the receipt of registrations, licenses, permits and other approvals necessary for the conduet of commercial activity; the acquisition, use and disposal of property of all kinds, including intellectual property, as well as the protection there of, the aecess to the financial market, in particular the borrowing of funds, the purchase, sale and issue of shares and other securities and the purchase of foreign exchange for imports necessary for the conduct of business affairs; the marketing of goods and services; the procurement, sale and transport of raw and processed materials, energy, fuels and production means; the dissemination of commercial information.

(b) The following shall more particularly, though not exclusively, be deemed "activity" within the meaning of Article 3 (2): the management, maintenance, use and enjoyment

of an investment. The following shall in particular be deemed "treatment less favourable" within the meaning of Article 3: restricting the purchase of raw or auxiliary material, of energy or fuel or of means of production or operation of any kind, impeding the marketing of produets inside or outside the country, as well as any other measures having similar effects. Measures that have to be taken for reason of public security and order, public health or morality shall not be deemed "treatment less favourable" within the meaning of Article 3.

(c) Each Contracting Party shall, in aceordance with its legislation and its international obligations relating to the entry and stay of foreigners, permit the nationals and the employed persons of the other Contracting Party working in connection with an investment under this Agreement, as well as members of their families, to enter into, remain and leave its territory.

4. Ad Article 5

Any measure undertaken towards an investment effected by an investor of one of the Contracting Parties, which subtracts financial resources or other assets from the investment or creates obstacles to the activities or substantial prejudice to the value of the same investment, as well as any other measure having equivalent effect, will be considered as one of the measures referred to in paragraph 2 of Article 5.

5. Ad Article 8

A transfer shall be deemed to have been made "without delay" within the meaning of Article 8 if effected within such period as is normally required for the completion of transfer formalities.

Done at Rome on 22 - 03 - 2000, in two originals, each in Arabic, Italian and English languages, all three texts being equally authentic.

In case of any divergence, the English text shall prevail.

For the Government of the State Qatar:

[ILLEGIBLE -- ILLISIBLE]

For the Government of the Italian Republic:

[ILLEGIBLE -- ILLISIBLE]

[ITALIAN TEXT — TEXTE ITALIEN]

بسم الله الرحمن الرحيم

ACCORDO

TRA

IL GOVERNO DELLO STATO DEL QATAR

ED

IL GOVERNO DELLA REPUBBLICA ITALIANA

SULLA RECIPROCA

PROMOZIONE E PROTEZIONE

DEGLI INVESTIMENTI

Il Governo dello Stato del Qatar ed il Governo della Repubblica Italiana (qui di seguito denominati Parti Contraenti), desiderando creare condizioni favorevoli per una migliore cooperazione economica fra i due Paesi, ed in particolare con riferimento agli investimenti effettuati da investitori di una Parte Contraente nel territorio dell'altra parte Contraente

e,

riconoscendo che l'offrire promozione e protezione reciproca a tali investimenti contribuirà a stimolare iniziative imprenditoriali che accresceranno la prosperità di entrambe le Parti Contraenti, hanno convenuto quanto segue:

Articolo 1

Definizioni

Ai fini del presente Accordo, e fatto salvo quanto altrimenti disposto nel presente Accordo:

1. con il termine "investimento" si intende ogni bene investito, prima o dopó l'entrata in vigore del presente Accordo, da un investitore di una Parte Contraente nel territorio dell'altra, in conformità alle leggi e ai regolamenti di quella Parte, indipendentemente dalla forma giuridica prescelta, nonché dal quadro giuridico.

Senza limitare la portata di quanto precede, il termine "investimenti" comprenderà in particolare, a titolo di esempio:

a) beni mobili ed immobili, nonché tutti gli altri diritti *in rem*, quali, ad esempio, ipoteche, vincoli o pegni;

b) titoli azionari ed obbligazionari, partecipazioni azionarie di imprese ed altri strumenti di credito, nonché titoli di stato e pubblici in generale;

c) diritti su somme di denaro o altri servizi aventi un valore economico connesso ad un investimento, nonché utili reinvestiti ed incrementi di capitale;

d) diritti d'autore, marchi commerciali, brevetti, design industriali ed altri diritti di proprietà intellettuale ed industriale, know-how, segreti commerciali, denominazioni commerciali ed avviamento;

e) diritti economici conferiti per legge o per contratto, nonché licenze, autorizzazioni e concessioni rilasciate in conformità alle disposizioni di legge

vigenti sulle attività economiche, ivi compresi i diritti di prospezione, estrazione e sfruttamento delle risorse naturali.

Qualsiasi modifica della forma in cui sono investiti i beni non avrà effetto sulla classificazione come investimento, purché detta modifica non sia in conflitto con la legislazione della Parte Contraente sul territorio della quale sono effettuati gli investimenti.

2. Con il termine "investitori" si intende qualsiasi persona fisica o giuridica o il Governo di una delle Parti Contraenti che effettua investimenti nel territorio dell'altra, nonché le consociate e filiali estere controllate in qualunque modo da dette persone fisiche o giuridiche.

3. Con il termine "persona fisica", in riferimento a ciascuna delle Parti Contraenti, si intende qualsiasi persona fisica che abbia la nazionalità di quello stato in conformità alla sua legislazione.

4. Con il termine "persona giuridica", in riferimento a ciascuna delle Parti Contraenti, si intende qualsiasi entità avente la sua sede principale nel territorio di una delle Parti Contraenti e da essa riconosciuta, quali istituzioni pubbliche, società di capitali, società di persone, fondazioni ed associazioni, indipendentemente dal fatto che la loro responsabilità sia limitata o meno.

5. Con il termine "redditi" si intendono le somme ricavate da investimenti, ivi compresi, in particolare, profitti,, dividendi, interessi, royalties, o compensi ed emolumenti, nonché altri pagamenti in natura.

6. Con il termine "territorio" si intende il territorio di ciascuna Parte Contraente e la sua zona marittima che include il mare territoriale e la piattaforma continentale, su cui ogni Parte Contraente esercita, secondo il diritto internazionale, la propria sovranità e diritti sovrani o di giurisdizione.

7. Con il termine "accordo di investimento" si intende un accordo fra la Parte Contraente o suoi rappresentanti ed un investitore dell'altra Parte Contraente in materia di investimento.

Articolo 2

Promozione e protezione degli investimenti

(1) Ciascuna Parte Contraente promuoverà nel proprio territorio, per quanto possibile, gli investimenti effettuati dagli investitori dell'altra Parte Contraente ed ammetterà detti investimenti in conformità alla sua legislazione nazionale. Accorderà in ogni caso un trattamento giusto ed equo a detti investimenti in conformità ai principi del diritto internazionale.

(2) Nessuna delle Parti Contraenti dovrà in alcun modo inficiare con misure arbitrarie o discriminatorie la gestione, la conservazione, l'uso, o il godimento degli investimenti effettuati nel suo territorio dagli investitori dell'altra Parte Contraente.

Ciascuna Parte Contraente dovrà creare e mantenere, nel suo territorio, un quadro giuridico atto a garantire agli investitori la continuità del trattamento giuridico, ivi compresi il rispetto, in buona fede, di tutti gli impegni assunti in relazione a ciascuno specifico investitore.

(3) Successivamente alla data di effettuazione dell'investimento, nessuna modifica alle leggi, ai regolamenti o alle misure di politica economica che regolano direttamente o indirettamente gli investimenti, sarà applicata retroattivamente e pertanto gli investimenti effettuati ai sensi del presente Accordo saranno protetti.

Articolo 3

Trattamento nazionale e clausola della nazione più favorita

(1) Ciascuna Parte Contraente accorderà agli investimenti ed ai ricavi posseduti o controllati dagli investitori dell'altra Parte Contraente nel suo territorio un trattamento non meno favorevole di quello accordato agli investimenti ed ai ricavi dei propri investitori o agli investimenti ed ai ricavi degli investitori di un Paese terzo.

(2) Nessuna delle due Parti Contraenti sottoporrà gli investitori dell'altra Parte Contraente, con riguardo alla propria attività collegata agli investimenti effettuati nel proprio territorio, ad un trattamento meno favorevole a quello accordato ai propri investitori o a quelli dei Paesi terzi.

(3) Detto trattamento non si ricollegherà ai privilegi concessi da ciascuna delle Parti Contraenti agli investitori dei Paesi terzi in virtù della appartenenza o associazione delle stesse unioni doganali o economiche, ad un mercato comune o ad un'area di libero scambio o ad una qualsiasi altra forma di organizzazione economica regionale, nonché ad accordi in materia di commercio transfrontaliero.

(4) Le disposizioni del presente Articolo non si applicano alle questioni fiscali.

Articolo 4

Risarcimento per danni o perdite

Qualora gli investitori di una delle due Parti Contraenti subiscano perdite o danni negli investimenti effettuati nel territorio dell'altra Parte Contraente a

causa di guerre, altre forme di conflitto armato, stati di emergenza, guerre civili o altri eventi di natura analoga, la Parte Contraente in cui sono stati effettuati gli investimenti fornirà un risarcimento adeguato in relazione a dette perdite o danni, indipendentemente dal fatto che essi siano stati causati da forze di governo o loro soggetti. I risarcimenti saranno liberamente trasferibili senza indebito ritardo.

Gli investitori interessati riceveranno lo stesso trattamento riservato ai cittadini dell'altra Parte Contraente e, in ogni caso, non meno favorevole di quello riservato agli investitori dei Paesi terzi.

Articolo 5

Nazionalizzazione o esproprio

(1) Gli investimenti effettuati dagli investitori di ciascuna delle Parti Contraenti godranno di piena protezione e garanzia nel territorio dell'altra Parte Contraente.

(2) Gli investimenti effettuati dagli investitori di ciascuna delle due Parti Contraenti non dovranno essere, direttamente o indirettamente, nazionalizzati, espropriati o soggetti a qualsiasi altra misura il cui effetto sia equivalente all'esproprio o alla nazionalizzazione nel territorio dell'altra Parte Contraente, se non per fini pubblici o di interesse nazionale, contro adeguato ed effettivo risarcimento. Detto risarcimento dovrà essere equivalente al reale valore economico dell'investimento espropriato immediatamente prima del momento in cui la decisione effettiva o preannunciata di nazionalizzazione, esproprio o misura analoga sia stata annunciata o resa pubblica. Il risarcimento dovrà essere corrisposto senza indebito ritardo e dovrà comprendere l'interesse calcolato

sulla base degli standard LIBOR fino alla data del pagamento; esso dovrà essere effettivamente riscuotibile e liberamente trasferibile. Al momento dell'esproprio, nazionalizzazione o misura analoga, ovvero in una fase precedente, saranno state adottate le opportune misure per la determinazione e la corresponsione di tale risarcimento.

(3) Gli investitori di ciascuna delle Parti Contraenti godranno del trattamento della nazione più favorita nel territorio dell'altra Parte Contraente in relazione alle questioni di cui al presente Articolo.

(4) Il risarcimento sarà considerato effettivo qualora sia stato corrisposto nella stessa valuta in cui l'investitore estero ha effettuato l'investimento, nella misura in cui detta valuta è - o resta - convertibile o, altrimenti, in una qualsiasi altra valuta accettata dall'investitore.

(5) Il risarcimento sarà considerato tempestivo qualora sia corrisposto senza indebito ritardo ed in ogni caso entro sei mesi.

(6) Un cittadino o una impresa di una delle due Parti che asserisca che tutto o parte del suo investimento sia stato espropriato avrà diritto ad un sollecito riesame da parte delle competenti autorità giudiziarie o amministrative dell'altra Parte al fine di determinare se il risarcimento per detto esproprio sia conforme alle leggi ed ai regolamenti della Parte espropriante.

(7) Qualora, a seguito dell'esproprio, il bene in oggetto non sia stato utilizzato in tutto o in parte per quel fine, il proprietario o i suoi aventi causa avranno diritto a riacquistare il bene a prezzo di mercato.

Articolo 6

Rimpatrio di capitale, profitti e proventi

Ciascuna Parte Contraente garantirà agli investitori dell'altra Parte Contraente il libero trasferimento dei pagamenti in relazione ad un investimento, ed in particolare, a titolo di esempio:

a) capitale ed importi aggiuntivi per il mantenimento e l'accrescimento degli investimenti;

b) redditi;

c) rimborso dei prestiti;

d) redditi derivanti dalla vendita totale o parziale o dalla liquidazione totale o parziale di un investimento;

e) risarcimento di cui agli Articoli 4 e 5;

f) compensi ed indennità corrisposte ai propri cittadini o ad impiegati esteri per opere e servizi resi in relazione ad un investimento effettuato nel territorio dell'altra Parte Contraente.

Articolo 7

Surroga

Nel caso in cui una Parte Contraente effettui un pagamento ad un suo investitore in base ad una garanzia da essa assunta in relazione ad un investimento da questi effettuato nel territorio dell'altra Parte Contraente, l'altra Parte Contraente, fatti salvi i diritti della prima Parte Contraente ai sensi dell'Articolo 11, dovrà riconoscere la cessione, sia in base alla legge che ad un

negozio giuridico, di qualsiasi diritto o pretesa di detta persona fisica o giuridica alla prima Parte Contraente. L'altra Parte Contraente dovrà altresì riconoscere la surroga della prima Parte Contraente in relazione ad ogni diritto o pretesa che quella Parte Contraente è autorizzata a vantare nella stessa misura del suo dante causa. Per quanto riguarda il trasferimento dei pagamenti effettuati in virtù di detti diritti oggetto della cessione, si applicheranno *mutatis mutandis* gli Articoli 4, 5 e 6.

Articolo 8

Procedure relative ai trasferimenti

(1) I trasferimenti di cui agli Articoli 6 e 7 dovranno essere effettuati senza indebito ritardo ed in ogni caso entro sei mesi dalla data di adempimento di tutti gli obblighi fiscali ai sensi della legislazione delle Parti Contraenti e dovranno essere effettuati in una valuta convertibile.

Tutti i trasferimenti dovranno essere effettuati al tasso di cambio prevalente applicabile alla data in cui l'investitore fa richiesta del relativo trasferimento.

Articolo 9

Nuovi regolamenti

Qualora la legislazione di una delle due Parti Contraenti o gli obblighi ai sensi del diritto internazionale già esistenti o in seguito stabiliti fra le Parti Contraenti, in aggiunta al presente Accordo, contengano un regolamento, sia esso generale o specifico, che dia diritto agli investimenti effettuati da

investitori dell'altra Parte Contraente ad un trattamento più favorevole di quello sancito dal presente Accordo dovrà, nella misura in cui esso è più favorevole, prevalere sul presente Accordo.

Articolo 10

Composizione delle controversie fra investitori di una Parte Contraente e l'altra Parte Contraente

(1) Le controversie giuridiche che dovessero insorgere tra una Parte Contraente e gli investitori dell'altra parte Contraente in merito agli investimenti o all'importo del risarcimento saranno, per quanto possibile, composte in via amichevole.

(2) Qualora l'investitore ed una entità di una delle due Parti Contraenti abbia stipulato un accordo in materia di investimento, si applicherà, se contemplata, la procedura prevista in detto accordo in materia di investimenti.

(3) Qualora tali controversie non possano essere composte entro sei mesi dalla data della richiesta scritta di composizione, esse potranno, a scelta dell'investitore interessato, essere sottoposte:

a) al tribunale competente della Parte Contraente nel cui territorio è stato effettuato l'investimento;

b) al Centro Internazionale per la Composizione delle Controversie in materia di investimenti (ICSID) di cui alla Convenzione sulla Composizione delle Controversie in materia di Investimenti fra Stati e Cittadini di altri Stati, redatta a Washington il 18 marzo 1965, qualora applicabile;

c) ad un Tribunale Arbitrale *ad hoc* in conformità al regolamento arbitrale della

Commissione delle Nazioni Unite sul Diritto Commerciale Internazionale (UNCITRAL). La Parte Contraente ospite si impegna pertanto ad accettare il riferimento a dette regole arbitrali.

Una volta scelta una delle precedenti modalità di composizione della controversia, l'investitore non potrà più seguire le altre due.

(4) Il Tribunale Arbitrale *ad hoc* di cui al comma (3/c) sarà costituito come segue:

a) ciascuna parte nella controversia dovrà nominare un arbitro. I due arbitri, così nominati, dovranno poi d'intesa nominare un terzo arbitro, cittadino di un Paese terzo con cui entrambe le Parti Contraenti intrattengono relazioni diplomatiche, che dovrà essere designato dalle due parti nella controversia quale Presidente del Tribunale. Tutti gli arbitri dovranno essere nominati entro due mesi dalla data della notifica di una parte nella controversia all'altra della sua intenzione di sottoporre la controversia ad arbitrato.

b) Qualora non siano stati rispettati i termini di cui al precedente punto a), in mancanza di altre intese, la nomina degli arbitri, ove necessario ai sensi delle regole UNCITRAL, sarà effettuata dal Presidente del Tribunale Arbitrale della Camera di Commercio Internazionale di Parigi, nella sua veste di Autorità preposta alla nomina. L'Arbitrato avrà luogo a L'Aja (Olanda), a meno che le due controparti nell'arbitrato abbiano convenuto altrimenti.

c) Il Tribunale dovrà decidere a maggioranza di voti. Le sue decisioni saranno definite e giuridicamente vincolanti per le parti nella controversia e saranno applicate in conformità alla legislazione nazionale. Esse saranno adottate in conformità alle disposizioni del presente Accordo, alle leggi della Parte Contraente che sia parte nella controversia ed ai principi del diritto internazionale.

(5) La Parte Contraente che sia parte nella controversia non dovrà, in una qualsiasi fase durante le procedure che comportano controversie in materia di investimenti, asserire a sua difesa la propria immunità o il fatto che l'investitore abbia ricevuto un risarcimento in virtù di un contratto di assicurazione che copre tutto o parte dei danni o delle perdite subite.

Articolo 11

Composizione delle controversie fra le Parti Contraenti

(1) Le controversie in merito all'interpretazione, applicazione o cessazione del presente Accordo, dovranno essere composte, per quanto possibile, tramite i canali diplomatici.

(2) Qualora tali controversie non siano state risolte entro sei mesi dalla data in cui la questione è stata sollevata per iscritto da una delle due Parti Contraenti, esse potranno, su richiesta di una delle due Parti Contraenti, essere sottoposte ad un Tribunale Arbitrale.

(3) Il Tribunale Arbitrale sarà costituito, per ciascun caso specifico, come segue: ciascuna Parte Contraente dovrà nominare un arbitro ed i due arbitri così nominati dovranno poi d'intesa nominare un cittadino di un Paese terzo che dovrà essere designato dalle due Parti Contraenti quale Presidente del Tribunale arbitrale. Tutti gli arbitri dovranno essere nominati entro sei mesi dalla data in cui ciascuna delle due Parti Contraenti ha notificato all'altra che intende sottoporre la controversia ad arbitrato.

(4) Qualora non siano stati rispettati i termini di cui al comma 3 del presente Articolo, le due Parti Contraenti potranno, in mancanza di altre intese, chiedere al Presidente della Corte Internazionale di Giustizia di procedere alle nomine.

Qualora questi sia cittadino di una delle due Parti Contraenti o per altro motivo non gli sia possibile procedere alle nomine, ne verrà fatta richiesta al Vicepresidente. Qualora anche il Vicepresidente della Corte sia cittadino di una delle due Parti Contraenti o per qualsiasi altro motivo non possa procedere alle nomine, sarà il membro più anziano della Corte Internazionale di Giustizia che non sia cittadino delle due Parti Contraenti a procedere alla designazione.

(5) Il Tribunale Arbitrale dovrà decidere a maggioranza di voti. Le sue decisioni saranno definitive e vincolanti per le Parti Contraenti.

Per quanto riguarda le sue procedure, il Tribunale Arbitrale applicherà le regole UNCITRAL e, per quanto attiene alla questione oggetto della controversia, applicherà le regole del presente Accordo e quelle del diritto internazionale, ove possibile. La sede dell'Arbitrato sarà L'Aja (Olanda).

Articolo 12

Applicazione di altre disposizioni

(1) Qualora una questione sia regolata sia dal presente Accordo che da un altro Accordo internazionale di cui sono firmatarie le Parti Contraenti, o da disposizioni generali di diritto internazionale, si applicheranno le disposizioni più favorevoli alle Parti Contraenti ed ai loro investitori.

(2) Qualora il trattamento accordato da una Parte Contraente agli investitori dell'altra Parte Contraente, in conformità alle sue leggi ed ai suoi regolamenti o ad altre disposizioni o specifici contratti o autorizzazioni ed accordi in materia di investimenti, sia più favorevole di quello accordato ai sensi del presente Accordo, si applicherà il trattamento più favorevole.

(3) Successivamente alla data in cui è stato effettuato l'investimento, qualsiasi modifica delle leggi, dei regolamenti, degli atti o delle misure di politica economica che regolano, direttamente o indirettamente, gli investimenti non sarà applicata retroattivamente.

Articolo 13

Relazioni fra Governi

Le disposizioni del presente Accordo saranno applicate indipendentemente dal fatto che le parti Contraenti intrattengano o meno relazioni diplomatiche o consolari.

Articolo 14

Durata e scadenza

(1) Il presente Accordo dovrà essere ratificato ed entrerà in vigore un mese dopo la data dello scambio degli strumenti di ratifica. Resterà in vigore per un periodo di 10 anni e sarà automaticamente prorogato per un periodo illimitato a meno che una delle due Parti Contraenti non lo denunci dandone preavviso scritto all'altra Parte dodici mesi prima della sua scadenza. Alla scadenza del periodo iniziale di 10 anni, il presente Accordo potrà essere denunciato in qualsiasi momento da una delle due Parti Contraenti con preavviso di dodici mesi.

(2) In caso di investimenti effettuati prima della data di scadenza del presente Accordo, le disposizioni degli Articoli 1-12 resteranno in vigore per un ulteriore periodo di 10 anni dalla data di cessazione del presente Accordo.

بسم الله الرحمن الرحيم

IN FEDE DI CHE i sottoscritti rappresentanti, debitamente delegati dai rispettivi Governi, hanno firmato il presente Accordo.

FATTO a Roma il 22.03.00, in due originali, nelle lingue araba, italiana ed inglese, tutti i testi facenti egualmente fede. In caso di divergenze, farà fede il testo inglese.

PER IL GOVERNO DELLO STATO DEL QATAR

PER IL GOVERNO DELLA REPUBBLICA ITALIANA

PROTOCOLLO

All'atto della firma dell'Accordo fra il Governo dello Stato del Qatar ed il Governo della Repubblica Italiana sulla promozione e protezione reciproca degli investimenti, i sottoscritti plenipotenziari hanno altresì concordato le seguenti disposizioni da considerarsi parte integrante del presente Accordo.

(1) Con riferimento all'Articolo 1

(a) Gli utili da investimento e, nel caso in cui siano reinvestiti, i redditi derivanti godranno della stessa protezione degli investimenti.

(b) Fatti salvi gli altri metodi per determinare la nazionalità, in particolare chiunque in possesso di un passaporto nazionale rilasciato dalle autorità competenti della Parte Contraente interessata sarà considerato cittadino di quella Parte.

(c) Ciascuna Parte Contraente o sua agenzia potrà stipulare con un investitore dell'altra Parte Contraente un accordo in materia di investimenti che regolerà lo specifico rapporto giuridico connesso all'investimento dell'investitore interessato.

(2) Con riferimento all'Articolo 2

(a) Fatte salve le rispettive leggi e regolamenti, nessuna delle Parti Contraenti porrà alcuna condizione per la effettuazione, lo sviluppo o il prosieguo degli investimenti che possa comportare il subentrare o l'imposizione di limiti alla vendita della produzione sui mercati nazionali ed internazionali o che specifichi che le merci devono essere procurate a livello locale, o condizioni simili.

(b) In conformità alla propria legislazione, ciascuna Parte Contraente consentirà agli investitori dell'altra Parte Contraente, che hanno effettuato investimenti nel suo territorio, di impiegare personale direttivo indipendentemente dalla nazionalità dello stesso.

(3) Con riferimento all'Articolo 3

(a) Il termine "attività connesse ad un investimento" comprenderà *inter alia*:

- organizzazione, controllo, gestione, mantenimento e cessione di società, filiali, agenzie, uffici, od altre organizzazioni per la gestione degli affari;

- ricezione di registrazioni, licenze, permessi ed altre approvazioni necessarie per la effettuazione delle attività commerciali;

- acquisizione, utilizzo, cessione e protezione di proprietà di qualsiasi tipo, ivi compresa la proprietà intellettuale;

- accesso al mercato finanziario, in particolare assunzione di prestiti, acquisto, emissione e vendita di partecipazioni azionarie ed altri titoli ed acquisto di valuta estera per le importazioni necessarie alla gestione delle attività;

- commercializzazione di beni e servizi;

- approvvigionamento, vendita e trasporto di materie prime, lavorati e semilavorati, energia, combustibili e mezzi di produzione;

- diffusione di informazioni commerciali.

(b) Per "attività" nell'accezione di cui all'Articolo 3 (2) si intende, in particolare, a titolo di esempio: gestione, mantenimento, utilizzo e godimento di un investimento. Per "trattamento meno favorevole" nell'accezione di cui all'Articolo 3 si intende: limitazioni all'acquisto di materie prime o ausiliarie, di energia, combustibili e mezzi di produzione e gestione di qualsiasi tipo; impedimenti alla commercializzazione di prodotti entro ed al di fuori del Paese; nonché altre misure aventi effetti analoghi. Le misure adottate per ragioni di pubblica sicurezza e di ordine pubblico, sanità o moralità pubblica non saranno considerate "trattamento meno favorevole" nell'accezione di cui all'Articolo 3.

(c) In conformità alle proprie leggi ed alle proprie obbligazioni internazionali relative all'entrata ed al soggiorno degli stranieri, ciascuna Parte Contraente consentirà ai cittadini ed agli impiegati dell'altra Parte che operano in relazione ad un investimento ai sensi del presente Accordo, nonché ai membri delle loro famiglie, di entrare, soggiornare e lasciare il proprio territorio.

(4) Con riferimento all'Articolo 5

Qualsiasi misura intrapresa in relazione ad un investimento effettuato da un investitore di una delle due Parti Contraenti che sottragga risorse finanziarie o altri beni all'investimento, crei ostacoli alle attività o rechi grave danno al valore stesso dell'investimento, nonché altre misure aventi effetti analoghi, sarà considerata rientrare nel novero delle misure di cui al comma 2 dell'Articolo 5.

(5) Con riferimento all'Articolo 8

Un trasferimento sarà considerato effettuato "senza ritardo" nell'accezione di cui all'Articolo 8 qualora effettuato entro quel lasso di tempo normalmente necessario per il completamento delle formalità relative ai trasferimenti.

FATTO a Roma il 22.03.00, in due originali, ognuno nelle lingue araba, italiana ed inglese, tutti i testi facenti egualmente fede. In caso di divergenze, farà fede il testo inglese.

PER IL GOVERNO DELLO STATO DEL QATAR

PER IL GOVERNO DELLA REPUBBLICA ITALIANA

[TRANSLATION -- TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE L'ÉTAT DU QATAR ET LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE ITALIENNE RELATIF À LA PROMOTION ET À LA PROTECTION RÉCIPROQUES DES INVESTISSEMENTS

Le Gouvernement de l'Etat du Qatar et le Gouvernement de la République italienne (ci-après dénommés "les Parties contractantes"),

Désireux créer des conditions favorables pour améliorer la coopération économique entre les deux pays et notamment en ce qui concerne les investissements par des investisseurs d'une des Parties sur le territoire de l'autre Partie, et

Reconnaissant que l'encouragement et la protection réciproque desdits investissements sur la base du présent accord stimuleront les initiatives d'investissements et accroîtront la prospérité des deux Etats,

Sont convenus de ce qui suit :

Article 1. Définitions

Aux fins du présent Accord et sauf dispositions contraires:

1. Le terme "Investissements" désigne les avoirs de toute nature investis avant ou après l'entrée en vigueur du présent accord par un investisseur d'une partie contractante sur le territoire de l'autre partie contractante conformément aux lois et aux règlements de cette partie, indépendamment de la forme ou du cadre juridique choisis. Le terme investissement comprend également mais non exclusivement :

(a) les biens meubles et immeubles ainsi que tous autres droits réels concernant les avoirs de toute nature tels qu'hypothèques, nantissements et gages;

(b) les actions, les obligations, participation au capital et tout autre instrument de crédit ainsi que valeurs du Gouvernement et du public en général;

(c) les créances ou droits à prestations ayant une valeur économique liée à un investissement ainsi que des revenus ou des plus values qui sont réinvestis;

(d) les droits de propriété intellectuelle y compris les droits d'auteur, d'artistes, des inventions, des brevets, des dessins, des procédés techniques, des raisons sociales, des savoir faire et des fonds de commerce.

(e) les droits économiques conférés par la loi ou en vertu d'un contrat, y compris des concessions relatives à la prospection, la culture, l'extraction ou l'exploitation de ressources naturelles.

Une modification de la forme sous laquelle les avoirs ont été investis ou réinvestis conformément aux lois et aux règlements de la partie contractante sur le territoire de laquelle l'investissement est effectué n'affectera aucunement leur caractère en tant qu'investissement dans le sens du présent accord.

2. Le terme "Investisseur" désigne toute personne physique ou juridique ou encore le Gouvernement d'une partie contractante qui investit sur le territoire de l'autre partie contractante ainsi que des succursales, filiales et agences contrôlées d'une manière ou d'une autre par les personnes juridiques ou physiques mentionnées plus haut.

3. Le terme de "personne physique" désigne toute personne ayant la nationalité d'un Etat contractant en vertu de sa législation.

4. Le terme de "personne morale" désigne toute entité qui a son siège sur le territoire de l'une des parties contractantes et qui reconnue comme telle par les institutions publiques, les sociétés, les partenariats, les fondations et les associations que leur responsabilité soit ou non limitée.

5. Le terme "Rendements" désigne les montants légalement rapportés par un investissement et notamment, mais non exclusivement, les bénéfices, les dividendes, les intérêts, les revenus, les plus values et les autres formes de revenus relatifs aux investissements.

6. Le terme "Territoire" désigne le territoire de chacune des parties contractantes et sa zone maritime y compris la mer territoriale ainsi que le plateau continental et la zone économique exclusive sur laquelle l'Etat exerce, conformément au droit international, un droit de souveraineté ou de juridiction.

7. Le terme "accord d'investissement" désigne un accord entre une partie contractante ou une de ses filiales avec une investisseur de l'autre partie contractante concernant un investissement.

Article 2. Promotion et protection des investissements

1. Chacune des parties contractantes encouragera sur son territoire les investissements par des investisseurs de l'autre Partie contractante et accueillera ces investissements conformément à ses lois et à ses règlements. Elle accordera en tout temps un traitement juste et équitable aux investissements, conformément aux principes du droit international.

2. Aucune des parties contractantes ne portera pas préjudice par des mesures irraisonnables, arbitraires ou discriminatoires à la gestion, à l'entretien, à l'utilisation, à la jouissance des investissements effectués sur son territoire par l'autre partie contractante.

Chacune des parties contractantes créera et maintiendra sur son territoire un cadre juridique apte à garantir aux investisseurs un traitement juridique continu y compris le respect de bonne foi de tous les engagements souscrits en ce qui concerne chaque investisseur.

3. Une fois l'investissement effectué, aucune modification de la législation, des règlements ou des mesures économiques régissant directement ou indirectement ledit investissement ne peut être appliquée rétroactivement. Les investissements effectués selon les termes du présent accord doivent être respectés.

Article 3. Traitement des investissements et clause de la nation la plus favorisée

1. Aucune des parties contractantes n'accordera sur son territoire aux investissements et aux rendements des investisseurs de l'autre Partie contractante un traitement non moins favorable que celui qu'il accorde aux investissements ou aux bénéfices de ses nationaux ou aux investissements de tout pays tiers.

2. Aucune des parties contractantes n'accordera sur son territoire aux investisseurs de l'autre Partie contractante en ce qui concerne leurs activités relatives aux investissements un traitement moins favorable que celui qu'il accorde à ses propres investisseurs ou aux investisseurs de tout État tiers.

3. Ce traitement ne s'applique pas aux privilèges que les parties contractantes accordent aux investisseurs de pays tiers en vertu de leur participation à une union douanière ou économique, à un marché commun ou à une zone de libre échange ou toute autre organisation économique régionale, ou à des accords commerciaux transfrontières.

4. Les dispositions du présent article ne s'appliquent pas aux questions fiscales

Article 4. Compensation pour dommages ou pertes

Les investisseurs de l'une des Parties contractantes dont les investissements subiraient des pertes sur le territoire de l'autre Partie contractante du fait d'une guerre ou d'autres formes de conflit armé, d'un état d'urgence, d'une révolte ou d'autres évènements similaires doivent recevoir une compensation adéquate pour ces pertes ou dommages, que ces dommages aient été causés ou non par des forces gouvernementales ou par d'autres forces.

Tout paiement effectué est librement transférable.

Les investisseurs concernés devront recevoir le même traitement que les ressortissants de l'autre partie contractante et dans tous les cas, un traitement qui ne serait pas moins favorable que celui accordé à des investisseurs d'Etats tiers.

Article 5. Nationalisation et Expropriation

1. Les investissements effectués par les investisseurs d'une partie contractante bénéficieront sur le territoire de l'autre partie contractante d'une protection et d'une sécurité intégrales.

2. Les investissements effectués par les investisseurs d'une ou l'autre Partie contractante ne peuvent pas être directement ou indirectement soumis à la nationalisation ou à l'expropriation ou par des mesures d'effet équivalent à moins que ces mesures soient prises dans l'intérêt public, moyennant le versement d'une indemnisation rapide, suffisante et effective. Le montant de l'indemnisation doit correspondre à la valeur commerciale équitable des investissements expropriés enregistrée immédiatement avant l'expropriation ou l'annonce de l'expropriation. La compensation doit être versée sans délai et devra inclure les paiements d'intérêts au taux interbancaire moyen des eurodollars à Londres (LIBOR) pour un dépôt de trois mois jusqu'à la date du paiement. Il doit être effectivement mobilisable et librement transférable. Des dispositions devront être prises de façon appropriée au moment de l'expropriation, la nationalisation ou des mesures comparables ou avant celles-ci en vue de fixer le montant de l'indemnité et son paiement.

3. Les investisseurs de chacune des parties contractantes bénéficieront sur le territoire de l'autre partie contractante du traitement de la nation la plus favorisée en ce qui concerne les questions visées dans le présent article.

4. La compensation sera considérée comme effective si elle est payée dans la même monnaie que celle que dans laquelle l'investissement a été effectué par l'investisseur étran-

ger aussi longtemps que la monnaie est -ou demeure- convertible ou, dans toute autre monnaie acceptée par l'investisseur.

5. La compensation sera considérée comme à point nommé si elle est effectuée dans les meilleurs délais et, dans tous les cas, dans un délai de six mois.

6. Un ressortissant ou une société qui estime que la totalité ou une partie ses investissements ont été expropriés aura droit à un examen rapide par une autorité judiciaire ou par toute autre autorité compétente de la partie contractante de son cas pour déterminer si la compensation de l'expropriation est conforme aux lois et aux règlements de la partie qui a procédé çà l'expropriation.

7. Si après l'expropriation, la propriété n'a pas été utilisée en totalité ou en partie dans le but qui avait été fixé, le propriétaire ou ses mandants ont le droit d'acheter à nouveau le bien au prix du marché

Article 6. Transfert des investissements et rendements

Chacune des Parties contractantes doit garantir aux investisseurs de l'autre Partie contractante le transfert libre des paiements liés aux investissements notamment mais non exclusivement :

(a) tout capital ou montant supplémentaire visant à maintenir ou à accroître l'investissement;

(b) les rendements;

(c) le remboursement des prêts relatifs à l'investissement;

(d) les montants découlant de la vente totale ou partielle ou de la liquidation d'un investissement;

(e) la compensation pour la perte ou l'expropriation prévue aux articles 4 et 5 du présent Accord;

(f) les rémunérations ou indemnités payées à leurs ressortissants ou à des employés étrangers pour le travail et les services liés à un investissement effectué sur le territoire de l'autre partie contractante.

Article 7. Subrogation

Si l'une des Parties contractantes ou l'organisme désigné par elle verse un montant à un de ses investisseurs en vertu d'une garantie contre des risques non commerciaux qu'elle a accordée pour un investissement dans le territoire de l'autre Partie contractante, cette dernière devra reconnaître que tous les droits ou réclamations résultant dudit investissement sont transférés à la première Partie contractante, en vertu de la législation ou conformément à une transaction légale, et que la première Partie contractante ou l'organisme que celle-ci a désigné est autorisé à exercer lesdits droits et à recouvrer les montants réclamés en vertu de la notion de subrogation, au même titre que l'investisseur initial. En ce qui concerne le transfert des paiements effectués en vertu des montants désignés, les articles 4 et 5 ainsi que l'article 6 sont applicables mutatis mutandis.

Article 8. Les procédures de transfert

Les transferts visés aux articles 6 et 7 doivent être effectués sans délai et en monnaie convertible dans un délai de six mois après que toutes les obligations fiscales prévues par les lois des parties contractantes ont été accomplies.

Les transferts doivent être effectués au taux de change en vigueur au jour où l'investisseur a demandé le transfert.

Article 9. Nouveaux règlements

Si la législation de l'une des partics contractantes ou les obligations en vertu du droit international existant à l'heure actuelle ou établies par la suite entre les parties contractantes en sus du présent accord contiennent une disposition générale ou spécifique accordant aux investisseurs de l'autre partie contractante un traitement plus favorable que celui prévu dans le présent accord, ladite disposition, dans la mesure où elle est plus favorable, l'emporte sur le présent accord.

Article 10. Règlement des différends entre un investisseur d'une partie contractante et l'autre partie contractante

1. Tout différend juridique né directement d'un investissement ou du montant d'une indemnité entre un investisseur d'une Partie contractante et l'autre partie contractante doit être réglé par des consultations à l'amiable entre les parties.

2. Dans le cas où un investisseur ou une entité de l'une des parties contractantes a accepté un accord d'investissement, la procédure prévue dans ledit accord doit s'appliquer.

3. Si le différend ne peut pas être réglé dans une période de six mois à partir de la date à laquelle l'une ou l'autre partie au différend a demandé un règlement amiable, l'investisseur peut porter le cas devant :

a) le tribunal compétent de la partie contractante sur le territoire de laquelle l'investissement a été effectué;

b) au Centre international pour lc règlement des différends relatifs aux investissements (CIRDI) établi par "la Convention sur le Règlement des différents relatifs aux investissements entre Etats et ressortissants d'autres Etats" ouverte à la signature à Washington le 18 mars 1965 si la présente convention est applicable.

c) à un tribunal arbitral spécial conformément aux règles d'arbitrage de la Commission des nations Unies pour le droit commercial international (CNUDCI); la partie hôte contractante s'engage à accepter la référence auxdites règles d'arbitrage. Une fois que l'investisseur a accepté un des moyens cités plus haut pour résoudre le différend, il ne peut y renoncer.

4. Le tribunal arbitral ad hoc spécifié par le paragraphe 3 devra être constitué comme suit :

a) Chaque partie contractante nommera un arbitre. Les deux arbitres choisiront ensuitc un ressortissant d'un Etat tiers qui entretient des relations diplomatiques avec les deux Etats et qui, avec l'agrément des deux parties contractantes, présidera le tribunal. Tous les

arbitres doivent être nommés dans les deux mois à compter de la date à laquelle une partie a notifié à l'autre son intention de soumettre le différend à l'arbitrage.

b) Si les délais prévus à l'alinéa a) du présent paragraphe n'ont pas été respectés et en l'absence de tout autre accord, les nominations des arbitres seront effectuées conformément aux règlements de la CNUDCI par le Président de la Cour d'arbitrage de la Chambre internationale de commerce de Paris en tant qu'Autorité de nomination. L'arbitrage aura lieu à La Haye (Pays-Bas) à moins que les deux parties n'en décident autrement.

c) Le tribunal prend ses décisions à la majorité des voix. Les décisions sont sans appel et ont force exécutoire pour les Parties contractantes. Elles sont prises conformément aux dispositions du présent accord, aux principes du droit international et aux lois de la partie contractante au différend.

5. La partie contractante qui est partie au différend ne peut, à aucun moment de la procédure portant sur un différend relatif à un investissement exciper de son immunité ou du fait que l'investisseur a touché une indemnité au titre d'un contrat d'assurance couvrant tout ou partie des dommages ou pertes encourus.

Article 11. Différends entre les Parties contractantes

1. Les différends entre les Parties contractantes concernant l'application ou l'interprétation du présent Accord sont, dans la mesure du possible, réglés par voie diplomatique.

2. Si un tel différend ne peut pas être réglé conformément au paragraphe (1) du présent article dans les six mois à partir de la date à laquelle l'une ou l'autre des Parties contractantes a demandé par écrit l'ouverture de négociations, l'une ou l'autre des Parties contractantes peut porter la question devant un tribunal arbitral.

3. Le tribunal arbitral sera constitué pour chaque cas de la manière suivante : Chaque partie contractante nommera un arbitre. Les deux arbitres choisiront ensuite un ressortissant d'un Etat tiers qui entretient des relations diplomatiques avec les deux Etats et qui, avec l'agrément des deux parties contractantes, présidera le tribunal. Tous les arbitres doivent être nommés dans les trois mois à compter de la date à laquelle une partie a notifié à l'autre son intention de soumettre le différend à l'arbitrage.

4. Si les délais prévus au paragraphe 3 du présent article n'ont pas été respectés et en l'absence de tout autre accord l'un ou l'autre Etat peut inviter le Président de la Cour internationale de justice à procéder à ces nominations. Si le Président est ressortissant de l'un ou l'autre Etat contractant, ou s'il est empêché pour toute autre raison de remplir cette fonetion, les nominations seront effectuées le vice président de la Cour et si ce dernier est un ressortissant de l'un des Etats contractants, ou s'il est pour toute autre raison empêché de s'acquitter de ces fonctions le membre le plus ancien de la Cour internationale de justice qui n'est pas un ressortissant de l'un ou l'autre Etat contractant est invité à effectuer ces nominations.

5. Le tribunal prend ses décisions à la majorité dcs voix. Les décisions sont sans appel et ont force exécutoire pour les Parties contractantes.

Le tribunal d'arbitrage en ce qui concerne ses procédures doit appliquer les Règlements de la CNUDCI et pour résoudre le différend, les règles du présent accord et du droit international le cas échéant. L'arbitrage a lieu à La Haye aux Pays-Bas.

Article 12. Application d'autres règles

1. Si une question est régie à la fois par le présent accord et par un autre accord international auxquels les deux parties sont signataires ou par des dispositions de règles générales de droit international les dispositions les plus favorables seront appliquées aux parties contractantes et à leurs investisseurs.

2. Chaque fois que le traitement accordé par l'une des parties contractantes aux investisseurs de l'autre partie contractante, conformément à ses lois et à ses règlements ou à d'autres dispositions ou à un contrat spécifique ou à des autorisation d'investissements est plus favorable que le traitement prévu aux termes du présent accord, le traitement le plus favorable doit être appliqué.

3. Après la date à laquelle l'investissement a été effectué, une modification des lois, des règlements, des actes ou de mesures économiques régissant directement ou indirectement l'invcstissement ne peut être applique rétroactivement.

Article 13. Relations entre les Gouvernements

Les dispositions du présent accord s'appliquent qu'il existe ou non des relations diplomatiques ou consulaires cntre les parties contractantes.

Article 14. Durée et dénonciation

1. Le présent Accord doit être ratifié et entrera en vigueur un mois après l'échange des instruments de ratification. Il restera en vigueur pendant une période de dix ans. Il sera prorogé par la suite pour une période indéfinie à moins qu'il ne soit dénoncé par écrit par une ou l'autre des parties contractantes 12 mois avant son expiration. Après l'expiration d'une période initiale de dix ans, le préscnt accord peut être dénoncé à n'importe quel moment par l'une ou l'autre des parties contractantes avec un préavis de douze mois à partir de laquelle une des parties aura donné à l'autre un préavis écrit de dénonciation.

2. En ce qui concerne les investissements effectués avant la date à laquelle la dénonciation du présent Accord, les dispositions continuent de s'appliquer pendant une nouvelle période de dix ans à partir de la date de dénonciation du présent accord.

En foi de quoi, les soussignés à ce dûment autorisés par leur gouvernement ont signé le présent accord.

Fait à Rome le 22 mars 2000 en deux copies originales en arabe, italien et anglais, les trois textes faisant foi. En cas de diffcrence d'interprétation, le texte anglais prévaudra.

Pour le Gouvernement de l'Etat du Qatar:

[ILLEGIBLE -- ILLISIBLE]

Pour le Gouvernement de la République italienne:

[ILLEGIBLE -- ILLISIBLE]

PROTOCOLE

Lors de la signature de l'accord entre le Gouvernement de l'Etat du Qatar et le Gouvernement de la République d'Italie relatif à la protection et à l'encouragement des investissements, les plénipotentiaires soussignés sont en outre convenus des dispositions ci-après qui seront considérées comme faisant partie intégrante de l'Accord.

1. En ce qui concerne l'article 1

a) Les revenus des investissements et, le cas échéant, du réinvestissement desdits revenus bénéficient de la même protection que l'investissement initial.

b) Sans préjudice des autres modes de détermination de la nationalité sera considérée comme national d'une partie contractante, toute personne munie d'un passeport délivré par l'autorité compétente de ladite partie.

c) Chacune des parties contractantes ou son organe désigné peut conclure avec un investisseur de l'autre partie contractante un accord d'investissement qui régira la relation juridique spécifique relative à l'investissement de l'investisseur concerné.

2. En ce qui concerne l'article 2

a) Aucune des parties contractantes sans préjudice de sa législation et de ses règlements respectifs, ne peut fixer de conditions pour la création, l'expansion ou la continuation des investissements qui pourrait signifier le droit de contrôler ou d'imposer une limite à la vente de la production sur les marchés nationaux ou internationaux ou spécifier que ces produits doivent être achetés localement ou à des conditions similaires.

b) Chacune des Parties contractantes, conformément à sa législation, permettra aux investisseurs de l'autre Partie contractante qui a investi sur son territoire d'employer le personnel gestionnaire indépendamment de la nationalité.

3. En ce qui concerne l'article 3

a) Le terme "activités liées à un investissement" doit inclure entre autres, l'organisation, l'opération de contrôle, la gestion et la liquidation de sociétés, de succursales, d'agences, de bureaux et d'autres organisations pour la conduite des affaires, l'acceptation des immatriculations, des permis et d'autres autorisations nécessaires pour mener des activités commerciales, l'acquisition, l'utilisation et la liquidation de propriétés de toutes sortes, y compris la propriété intellectuelle ainsi que leur protection, l'accès au marché financier et notamment d'emprunter des fonds, d'acheter, de vendre et d'émettre des actions et autres obligations et de se procurer des devises étrangères en vue d'importations nécessaires à la conduite des affaires économiques et commerciales, la commercialisation de produits et de services, l'achat, la vente et le transport de produits bruts et manufacturés, de l'énergie, des carburants et des moyens de production et la diffusion d'information commerciale.

b) Sont notamment, mais non exclusivement, considérées comme "activités" au sens du paragraphe 2 de l'article 3 la gestion, l'affectation, l'utilisation et la jouissance d'un investissement. Sont notamment considérés comme "traitement moins favorable" au sens de l'article 3 toutes restrictions à l'achat de matières premières, de matières auxiliaires, d'énergie et de combustible ou de moyens de production et d'exploitation, quels qu'ils soient, toute entrave à la commercialisation de produits à l'intérieur comme à l'extérieur du pays ainsi que toute mesure ayant des effets analogues. Ne sont pas considérées comme "traitement moins favorable" au sens de l'article 3 les mesures prises pour protéger la sécurité et l'ordre public, la santé publique et les bonnes moeurs.

c) Chacune des parties contractantes devra, conformément à sa législation et à ses obligations internationales relatives à l'entrée et au séjour des étrangers, permettre aux ressortissants et aux employés de l'autre partie contractante ainsi qu'aux membres de leur famille en rapport avec un investissement, d'entre, de séjourner et de quitter son territoire.

4. En ce qui concerne l'article 5

Toute mesure prise vis-à-vis d'un investissement effectué par un investisseur de l'une des parties contractantes qui soustrait des ressources financières ou autres valeurs de l'investissement ou créée des obstacles aux activités ou des préjudices substantiels à la valeur du même investissement ainsi que d'autres mesures qui ont des effets équivalents sera considérée comme les mesures mentionnées au paragraphe 2 de l'article 5.

5. En ce qui concerne l'article 8

Un transfert de fonds sera considéré comme un transfert effectué "sans délai" selon l'article 8, s'il est effectué dans les délais nécessaires à l'accomplissement des formalités de transfert.

Fait à Rome le 22 mars 2000 en deux copies originales en arabe, italien et anglais, les trois textes faisant foi. En cas de différence d'interprétation, le texte anglais prévaudra.

Pour le Gouvernement de l'Etat du Qatar:

[ILLEGIBLE -- ILLISIBLE]

Pour le Gouvernement de la République italienne:

[ILLEGIBLE -- ILLISIBLE]